

## فصل

### [ في حد شرب الخمر ]

وأما حد الشرب، فإنه ثابت بسنة رسول الله ﷺ، وإجماع المسلمين<sup>(١)</sup>، فقد روى أهل السنن، عن النبي ﷺ من وجوه أنه قال: «من شرب الخمر فاجلدوه، ثم إن شرب فاجلدوه، ثم إن شرب فاجلدوه، ثم إن شرب الرابعة فاقتلوه»<sup>(٢)</sup>، وثبت عنه أنه جلد الشارب غير مرة، هو وخلفاؤه والمسلمون بعده. والقتل عند أكثر العلماء منسوخ. وقيل: هو محكم. وقد يقال: هو تعزير يفعله الإمام عند الحاجة.

وقد ثبت عن النبي ﷺ: أنه ضرب في الخمر بالجريد والنعال أربعين<sup>(٣)</sup>. وضرب أبو بكر رضي الله عنه أربعين، وضرب عمر في خلافته ثمانين. وكان على رضي الله عنه يضرب مرة أربعين، ومرة ثمانين. فمن العلماء من يقول: يجب ضرب الثمانين. ومنهم من يقول: الواجب أربعون، والزيادة يفعلها الإمام عند الحاجة، إذا أدمن الناس الخمر، أو كان الشارب ممن لا يرتدع بدونها، ونحو ذلك.

فأما مع قلة الشاربين وقرب أمر الشارب فتكفي الأربعون. وهذا أوجه القولين، وهو قول الشافعي وأحمد - رحمة الله عليهما - في إحدى الروايتين عن أحمد.

(١) إن كان قصد شيخ الإسلام بقوله: «إجماع المسلمين» أصل العقوبة فهذا صحيح، فلا يمكن أن يترك الشارب بلا عقوبة، وإن كان قصده الحد المحدود كحد الزنا وحد القتل، فهذا فيه نظر، فليس في المسألة إجماع. (مستفاد من تعليقات ابن العثيمين - رحمه الله).

(٢) أبو داود في الحدود (٤٤٨٨)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٦٣٠٩).

(٣) مسلم في الحدود (٣٦/١٧٠٦، ٣٧) عن أنس.

وقد كان عمر رضي الله عنه لما كثرت الشرب - زاد فيه النفى وحلق الرأس مبالغة في الزجر عنه، فلو غرب الشارب مع الأربعين لينقطع خبره، أو عزله عن ولايته كان حسناً؛ فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلغه عن بعض نوابه أنه تمثل بأبيات في الخمر فعزله.

والخمر التي حرمها الله ورسوله، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بجلد شاربها : كل شراب مسكر من أى أصل كان، سواء كان من الثمار كالعنب، والرطب، والتين. أو الحبوب، كالحنطة<sup>(١)</sup>، والشعير. أو الطلول كالعسل. أو الحيوان كلبن الخيل. بل لما أنزل الله - سبحانه وتعالى - على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم تحريم الخمر، لم يكن عندهم بالمدينة من خمر العنب شيء؛ لأنه لم يكن بالمدينة شجر عنب، وإنما كانت تجلب من الشام، وكان عامة شرابهم من نبيذ التمر.

وقد تواترت السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وأصحابه رضي الله عنهم أنه حرم كل مسكر، وبين أنه خمر.

وكانوا يشربون النبيذ الخلو، وهو أن ينبذ في الماء تمر وزبيب، أى : يطرح فيه - والنبيذ : الطرح؛ ليحلوا الماء لا سيما كثير من مياه الحجاز، فإن فيه ملوحة، فهذا النبيذ حلال بإجماع المسلمين؛ لأنه لا يسكر، كما يحل شرب عصير العنب قبل أن يصير مسكراً.

وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهاهم أن ينبذوا هذا النبيذ في أوعية الخشب، أو الجرى، وهو ما يصنع من التراب، أو القرع، أو الظروف المزفتة، وأمرهم أن ينبذوا في الظروف التي تربط أفواهاها بالأوكية؛ لأن الشدة تدب في النبيذ ديباً خفيفاً، ولا يشعر الإنسان، فربما شرب الإنسان ما قد دبت فيه الشدة المطربة، وهو لا يشعر، فإذا كان السقاء موكاً انشق الظرف، إذا غلا فيه النبيذ، فلا يقع الإنسان في محذور، وتلك الأوعية لا تنشق.

(١) في المخطوطة : « كالحنطة » .

وروى عنه أنه عليه السلام رخص بعد هذا في الانتباز في الأوعية، وقال: «كنت نهيتكم عن الانتباز في الأوعية فانتبذوا، ولا تشربوا المسكر»<sup>(١)</sup>. فاختلف الصحابة ومن بعدهم من العلماء، منهم من لم يبلغه النسخ أو لم يثبت، فنهى عن الانتباز في الأوعية. ومنهم من اعتقد ثبوته وأنه ناسخ فرخص في الانتباز في الأوعية. فسمع طائفة من الفقهاء أن بعض الصحابة كانوا يشربون النبيذ فاعتقدوا أنه المسكر، فترخصوا في شرب أنواع من الأشربة التي ليست من العنب والتمر، وترخصوا في المطبوخ من نبيذ التمر والزبيب إذا لم يسكر الشارب.

والصواب ما عليه جماهير المسلمين: أن كل مسكر خمر، يجلد شاربه، ولو شرب منه قطرة واحدة، لتداو أو غير تداو، فإن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر يتداوى بها، فقال: «إنها داء وليست بدواء»<sup>(٢)</sup>، «وإن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها»<sup>(٣)</sup>.

والحد واجب إذا قامت البيئة، أو اعترف الشارب؛ فإن وجدت منه رائحة الخمر، أو رُئى وهو يتقيؤها ونحو ذلك، فقد قيل: لا يقام عليه الحد، لاحتمال أنه شرب ما ليس بخمر، أو شربها جاهلا بها، أو مكرها ونحو ذلك، وقيل: بل يجلد إذا عرف أن ذلك من مسكر. وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة، كعثمان، وعلي، وابن مسعود رضي الله عنهم؛ وعليه تدل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الذي يصلح عليه الناس، وهو مذهب مالك، وأحمد في غالب نصوصه، وغيرهما.

(١) مسلم في الأشربة (٦٣/٩٧٧)، والنسائي في الكبرى في الأشربة ٢٢٦/٣ (٥١٦٤) عن عبد الله بن بريدة عن أبيه.

(٢) مسلم في الأشربة (١٢/١٩٨٤)، وأبو داود في الطب (٣٨٧٣)، والترمذي في الطب (٢٠٤٦) وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(٣) البخاري معلقا (الفتح ٧٨ / ١٠) عن عبد الله بن مسعود، وأبو يعلى ٤٠٢/١٢ عن أم سلمة مرفوعاً، وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٧٩/١٠): «وصححه ابن حبان من حديث أم سلمة».

والخشيشة المصنوعة من ورق العنب حرام - أيضا - يجلد صاحبها كما يجلد شارب الخمر، وهي أخبث من الخمر، من جهة أنها تفسد العقل والمزاج، حتى يصير في الرجل تخنث وديانة، وغير ذلك من الفساد، والخمر أخبث، من جهة أنها تفضى إلى المخاصمة والمقاتلة، وكلاهما يصد عن ذكر الله - تعالى - وعن الصلاة.

وقد توقف بعض الفقهاء المتأخرين في حدها، ورأى أن أكلها يعزر بما دون الحد، حيث ظنها تغير العقل من غير طرب، بمنزلة البنج، ولم نجد للعلماء المتقدمين فيها كلاما، وليس كذلك، بل أكلوها ينشون عنها، ويشتهونها، كشراب الخمر وأكثر، وتصدهم عن ذكر الله، وعن الصلاة، إذا أكثروا منها، مع ما فيها من المفاسد الأخرى: من الديانة والخنث، وفساد المزاج والعقل وغير ذلك.

ولكن لما كانت جامدة مطعومة ليست شرابا، تنازع الفقهاء في نجاستها، على ثلاثة أقوال: في مذهب أحمد وغيره. فقيل: هي نجسة كالخمر المشروبة، وهذا هو الاعتبار الصحيح. وقيل: لا؛ لجمودها. وقيل: يفرق بين جامدها ومائعتها. وبكل حال فهي داخلة فيما حرمه الله ورسوله من الخمر والمسكر لفظاً ومعنى.

قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه: يا رسول الله، أفتنا في شرابين كنا نصنعهما باليمن: البتج، وهو من العسل ينبذ حتى يشتد. والمززر، وهو من الذرة والشعير ينبذ حتى يشتد. قال: وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطى جوامع الكلم وخواتيمه. فقال: «كل مسكر حرام». متفق عليه في الصحيحين<sup>(١)</sup>.

وعن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن من الخنطة خمراً، ومن الشعير خمراً، ومن الزبيب خمراً، ومن التمر خمراً، ومن العسل

(١) البخارى فى الأدب (٦١٢٤) ومسلم فى الأشربة (١٧٣٣ / ٧٠).

خمرًا، وأنا أنهى عن كل مسكر» . رواه أبو داود وغيره (١) . ولكن هذا في الصحيحين عن عمر موقوفا عليه : أنه خطب به على منبر النبي ﷺ ، فقال : الخمر ما خامر العقل .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام»، وفي رواية : «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام» رواهما مسلم في صحيحه (٢) .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : «كل مسكر حرام، وما أسكر الفرق منه، فملاء الكف منه حرام» . قال الترمذى : حديث حسن (٣) .

وروى أهل السنن عن النبي ﷺ من وجوه أنه قال : «ما أسكر كثيره، فقليله حرام» (٤) . وصححه الحفاظ .

وعن جابر رضي الله عنه : أن رجلا سأل النبي ﷺ عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له : المزْر، فقال : «أمسكر هو ؟» . قال : نعم . فقال : «كل مسكر حرام، إن على الله عهداً لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال» . قالوا : يا رسول الله، وما طينة الخبال ؟ قال : «عرق أهل النار، أو عصارة أهل النار» . رواه مسلم في صحيحه (٥) .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : «كل مخمر خمر، وكل مسكر حرام» . رواه أبو داود (٦) .

(١) أبو داود في الأشربة (٣٦٧٧) والترمذى في الأشربة (١٨٧٢) وقال : «حديث غريب» ، وابن ماجه في الأشربة (٣٣٧٩) ، وصححه الألبانى .

(٢) مسلم في الأشربة (٣/٧٣، ٧٤) .

(٣) الترمذى في الأشربة (١٨٦٦) وقال : «حديث حسن» ، وصححه الألبانى .

(٤) أبو داود في الأشربة (٣٦٨١) عن جابر بن عبد الله ، والترمذى في الأشربة (١٨٦٥) عنه أيضا ، وقال أبو عيسى : «وفي الباب عن سعد وعائشة وابن عمر وخوات بن جبير» ، وابن ماجه في الأشربة (٣٣٩٢) عن ابن عمر . وصححه الألبانى .

(٥) مسلم في الأشربة (٢/٧٢) .

(٦) جزء من حديث أخرجه أبو داود في الأشربة (٣٦٨٠) وقال الألبانى في الصحيحه (٢٠٣٩) : «وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات» .

والأحاديث في هذا الباب كثيرة مستفيضة، جمع رسول الله ﷺ بما أوتيته من جوامع الكلم، كل ما غطى العقل وأسكر، ولم يفرق بين نوع ونوع، ولا تأثير لكونه مأكولا أو مشروبا، على أن الخمر قد يصطبغ بها، والحشيشة قد تذاب في الماء وتشرب، فكل خمر يشرب ويؤكل، والحشيشة تؤكل وتشرب، وكل ذلك حرام، وإنما لم يتكلم المتقدمون في خصوصها؛ لأنه إنما حدث أكلها من قريب، في أواخر المائة السادسة، أو قريبا من ذلك، كما أنه قد أحدثت أشربة مسكرة بعد النبي ﷺ، وكلها داخله في الكلم الجوامع، من الكتاب والسنة.